- **الجمهورية – الخميس 16.03.2017**
  - النفط يواصل ارتفاعه في آسيا

التفاصيل:

النفط يواصل ارتفاعه في آسيا

تواصل أسعار النفط ارتفاعها في آسيا مدعومة بتراجع مخزونات الخام الأميركية وانخفاض سعر الدولار المرتبط برفع الفائدة المبكر من قبل الاحتياطي الفدرالي.

وارتفع سعر برميل النفط الخفيف (لايت سويت كرود) المرجع الأميركي للخام تسليم نيسان 27 سنتا ليبلغ 49,13 دولاراً في المبادلات الالكترونية في آسيا.

كما ربح سعر برميل البرنت نفط بحر الشمال المرجعي الاوروبي تسليم أيار 34 سنتا، الى 52,15 دولارا.

وكانت أسعار النفط تراجعت في الأيام الأخيرة الى مستويات لم تبلغها منذ ثلاثة أشهر خصوصاً بسبب القلق من أن يؤدي ارتفاع الإنتاج الأميركي الى إلغاء تأثير الاتفاق الذي توصلت اليه أوبك حول خفض الانتاج ودعم الاسعار.

لكن أمرين أديا الى تشجيع المستثمرين من جديد هما الاعلان عن خفض في الاحتياطات الأميركية من الخام وانخفاض سعر الدولار الذي لا يستفيد من رفع للفائدة من قبل الاحتياطي الفدرالي.

وكان الاحتياطي الفدرالي رفع الاربعاء وللمرة الثانية منذ انتخاب دونالد ترامب رئيسا في تشرين الثاني معدل فائدته الأساسية، معبراً بذلك عن ثقته في متانة الاقتصاد الأميركي مع التزام الحذر.

وبعد اجتماع دام يومين في واشنطن، رفعت لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي الاميركي ربع نقطة هامش فائدتها التي باتت تتراوح بين 0,75 بالمئة وواحد بالمئة.

وأي انخفاض في الاحتياطي النفطي الأميركي يفسر على أنه زيادة في الطلب على النفط في أكبر دولة مستهلكة للذهب الأسود في العالم.

وبجعل النفط المسعر بالدولار أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يتعاملون بعملات أخرى، يؤدي انخفاض سعر البرميل بشكل آلي الى زيادة الطلب وهذا ما يرفع الاسعار.

وقال جيفري هالي المحلل في مجموعة "اواندا" المالية محذراً "من المبكر جداً القول ما اذا كان الارتفاع يبشر بتوجه جديد أو توجه خادع."

- **الانوار – الخميس 16.03.2017**
  - تقرير ل أوبك عن الانتاج يساهم بهبوط اسعار النفط

التفاصيل:

تقرير ل أوبك عن الانتاج يساهم بهبوط اسعار النفط
أعلنت منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك أمس أن مخزونات النفط تواصل الارتفاع على رغم بدء سريان اتفاق عالمي لخفض الإمدادات ورفعت توقعاتها للإنتاج من خارجها في 2017 بما يشير إلى تعقيدات تواجه جهود التخلص من تخمة المعروض. وتخفض أوبك إنتاجها بنحو 1.2 مليون برميل يومياً اعتباراً من الأول من كانون الثاني وهو أول خفض في ثماني سنوات. ووافقت روسيا وعشر دول منتجة أخرى على خفض إنتاجها بما يصل إلى نصف تلك الكمية.

لكن أوبك أكدت في تقريرها الشهري أن مخزونات النفط في الدول الصناعية زادت في كانون الثاني لتبلغ 278 مليون برميل فوق متوسط الخمس سنوات. وبلغ فائض الخام 209 ملايين برميل والبقية من المنتجات المكررة. وأوردت أوبك في التقرير: على رغم تخفيض الإنتاج، تواصل المخزونات الارتفاع ليس في الولايات المتحدة فحسب لكن أيضا في أوروبا... إلا أن الأسعار حصلت من دون شك على دعم من اتفاقات الإنتاج.
وهبطت أسعار النفط بعد صدور التقرير إلى ما يقرب من 50 دولاراً للبرميل وهو أدنى مستوياتها منذ تشرين الثاني. وما زال الخام مرتفعاً من نحو 40 دولاراً للبرميل في الفترة نفسها قبل عام ومن 27 دولاراً للبرميل وهو أدنى مستوى في 12 عاما الذي سجله في كانون الثاني 2016.
وأشارت أوبك في التقرير إلى زيادة في امتثال أعضاء المنظمة باتفاقهم لخفض الإنتاج.
وهبط إنتاج أعضاء أوبك الأحد عشر بموجب الاتفاق إلى 29 مليوناً و681 برميلا يومياً الشهر الماضي وفقاً لبيانات من مصادر ثانوية اعتادت أوبك استخدامها لرصد الإنتاج. ويعني هذا أن التزام أوبك بخطتها تجاوز 100 في المئة لينخفض إنتاج تلك الدول إلى 29 مليوناً و804 براميل يومياً وفقاً لحسابات وكالة رويترز.
ولم تذكر أوبك رقماً لمستوى الالتزام في التقرير. لكن التقرير رفع توقعاته لإمدادات المنتجين غير الأعضاء في أوبك هذا العام حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط عقب اتفاق أوبك والمنتجين من خارجها على خفض الإنتاج في إنعاش أنشطة الحفر لاستخراج النفط الصخري الأميركي، ومن المتوقع الآن أن يرتفع الإنتاج من خارج أوبك بواقع 400 ألف برميل يومياً بزيادة 160 ألف برميل يومياً عن التقدير السابق.
وعدلت أوبك توقعاتها لنمو إنتاج النفط الأميركي في 2017 بالزيادة إلى 100 ألف برميل يومياً.
وهبطت أسعار النفط إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر مع إعلان أوبك عن زيادة مخزونات الخام في الدول المتقدمة فوق متوسط خمس سنوات في كانون الثاني على رغم تخفيضات الإنتاج التي ينفذها بعض كبار المصدرين في العالم.
وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 67 سنتاً إلى 50.68 دولارا للبرميل بعدما لامست مستوى 50.55 دولارا للبرميل في وقت سابق من الجلسة وهو أدنى مستوياتها منذ 30 تشرين الثاني.
وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 82 سنتاً إلى 47.58 دولارا للبرميل بعدما تراجع خلال الجلسة إلى 47.47 دولارا وهو أدنى مستوياته منذ تشرين الثاني.
وتخلت أسعار النفط تقريباً الآن عن معظم المكاسب التي حققتها منذ أعلنت أوبك في 30 تشرين الثاني أنها ستخفض الإنتاج. وكان من المتوقع أن تُظهر البيانات الأسبوعية التي كان مقرراً أن يصدرها معهد البترول الأميركي في وقت لاحق أمس ارتفاعاً إضافيا في المخزونات الأميركية بعد تقرير الأسبوع الماضي الذي أظهر زيادة تفوق التوقعات.

- **اللواء – الخميس 16.03.2017**
  - النفط السعودي الى مصر من جديد

التفاصيل:

النفط السعودي الى مصر من جديد

اعلنت وزارة النفط المصرية اليوم، أن شركة النفط "أرامكو" السعودية استأنفت إمدادات المنتجات النفطية إلى البلاد بعد انقطاع دام عدة أشهر.

وقال طارق الملا، وزير النفط والثروة المعدنية المصري، في بيان صحفي:"إنه تم الاتفاق على استئناف الجانب السعودي المتمثل بشركة (أرامكو) إمدادات شحنات المنتجات النفطية وفقا للعقد التجاري الموقع بين هيئة البترول المصرية والشركة، ويجري حاليا تحديد البرامج الزمنية لاستقبال الشحنات تباعا. "

وأكد الوزير المصري أن الفترة الماضية شهدت تواصلا بين الجانبين لاستئناف توريد الشحنات، لا سيما أن التعاقد كان ساريا، وطبقا لإفادة شركة "أرامكو" فإن تأجيل الشحنات كان لظروف تجارية خاصة بها فى ظل المتغيرات التى شهدتها أسعار النفط العالمية فى الأسواق خلال الفترة الماضية، وقيام السعودية بتخفيض مستوى إنتاجها من النفط، وتزامن ذلك مع أعمال خاصة بالصيانة الدورية لمعامل التكرير.

- **الشرق الاوسط – الخميس 16.03.2017**
  - » نبوءة النعيمي» تتحقق بعد عامين... و«أوبك» تتحمل العبء وحدها التزام المنظمة يزداد... والدول من خارجها تتراجع

التفاصيل:

»نبوءة النعيمي» تتحقق بعد عامين... و«أوبك» تتحمل العبء وحدها التزام المنظمة يزداد... والدول من خارجها تتراجع

ظل وزير البترول السعودي السابق، علي النعيمي، الذي أمضى سبعين عاما تقريباً ً لأن باقي إن على أوبك التمسك بحصتها السوقية، نظرا عن موقف أوبك في أيامه الأخيرة، قائلاً ً كثيرا عندما كان المنتجين سيضعون الحمل كله على عاتقها لإعادة التوازن إلى السوق... فهل كان النعيمي مخطئاً في قدرة المنتجين خارج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على الالتزام بتخفيضإنتاجهم مع بلدان المنظمة؟ حتى الآن لا تزال جميع الأرقام تؤيد ما قاله النعيمي قبل عامين، فبحسب بيانات المصادر الثانوية الستة المعتمدة من قبل أوبك التي اطلعت عليها «الشرق الأوسط»، فإن التزام دول أوبك بتخفيض الإنتاج ارتفع من 91 في المائة في يناير (كانون الثاني)، إلى 100 في المائة في فبراير)شباط)، بفضل الزيادة الكبيرة في التزام السعودية التي خفضت إنتاجها بنحو 135 في المائة من الكمية التي تعهدت بها .أما الدول خارج أوبك (التي لا توجد جهة تستطيع مراقبة إنتاجها بشكل كاف) فإن التزامها بالمستويات التي تعهدت بها في الاتفاق مع أوبك، انخفض بصورة واضحة من 40 في المائة في يناير إلى 34 في المائة في فبراير، بحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية التي صدرت بالأمس. وتخفض أوبك إنتاجها بنحو 2.1 مليون برميل يوميا اعتبارا من الأول من يناير، وهو أول خفض في ثماني سنوات. ووافقت روسيا وعمان

وكازاخستان والمكسيك وأذربيجان وخمس دول أخرى في ديسمبر (كانون الأول) الماضي على خفض إنتاجها بما يصل إلى نصف تلك الكمية. وأظهرت بيانات وكالة الطاقة الدولية أن الدول الإحدى عشرة خارج لم تخفض إنتاجها سوى بنحو 192 ألف أوبك التي تعهدت بتخفيض إنتاجها بنحو 558 ألف برميل يومياً في فبراير. وخفضت عمان إنتاجها بأكثر من المطلوب منها في فبراير، حيث بلغت نسبة خفضها برميل يومياً ، فيما لم يتجاوز تخفيض روسيا 105في المائة من الكمية التي تعهدت بها، والبالغة 45 ألف برميل يومياً .لإنتاجها في فبراير سوى 40 في المائة من الكمية التي تعهدت بتخفيضها والتي تبلغ 300 ألف برميل يومياً ، في فبراير ليصل إلى 8.1 مليون برميل يومياً أما كازاخستان فقد زاد إنتاجها بواقع 78 ألف برميل يومياً .وقالت ، ليستقر عند مستوى 72.1 مليون برميل يومياً رغم أنها تعهدت بتخفيضه بنحو 20 ألف برميل يومياً وكالة الطاقة الدولية، إن التزام أوبك باتفاق خفض الإنتاج بواقع 2.1 مليون برميل يوميا في النصف الأول من هذا العام بلغ 91 في المائة في فبراير، وإذا واصلت المنظمة تقييد الإمدادات حتى يونيو (حزيران)، فإن السوق قد تشهد عجزا قدره 500 ألف برميل يوميا .وقالت الوكالة: «إذا جرى الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية حتى يونيو حين تنتهي مدة الاتفاق، فسيحدث عجز ضمني في السوق قدره 500 ألف برميل يوميا في النصف الأول من 2017 ،وذلك طبعا بافتراض عدم حدوث أي تغيرات في العرض والطلب في مكان آخر». وأضافت: «لأولئك الذين يتطلعون إلى استعادة سوق النفط توازنها، فإن الرسالة هي أنهم يجب أن يتحلوا بالصبر ويلتزموا بالهدوء». ويقول منصب الممثل الوطني لدولة الكويت في أوبك المحلل النفطي، عبد الصمد العوضي، الذي كان يشغل سابقاً بين أعوام 1980 و2001» :ما زلت عند رأيي منذ العام الماضي عندما بدأت المفاوضات مع الدول خارج أوبك، أن هذه الدول لن تساهم كثيرا في التخفيض، وستترك أوبك لتتحمل العبء كافة بمفردها .«ويضيف العوضي: «لقد ظلت مسؤولية توازن السوق طيلة السنوات الماضية مسؤولية أوبك، أما باقي في الأسعار؛ فإنهم يرفعون إنتاجهم للاستفادة تاركين العبء المنتجين خارجها فبمجرد ما يلاحظون تحسناً لأوبك .«السعودية تتحمل العبء الأكبر وداخل أوبك، تحملت السعودية العبء الأكبر من تخفيضات الإنتاج مما عوض ضعف التزام دول أخرى .وفي فبراير زاد إنتاج النفط السعودي 180 ألف برميل يوميا على أساس شهري، لكن في ظل إنتاج قدره 98.9مليون برميل يوميا، فإن إنتاج المملكة يظل دون المستوى المستهدف عند 06.10 مليون برميل يوميا، وفقا لبيانات تتبع ناقلات النفط. وتقول وكالة الطاقة الدولية إن السعودية تركز تخفيضاتها على أميركا الشمالية. وقالت الوكالة، في تقريرها أمس الأربعاء: «عند مستوى 3.32 مليون برميل يوميا، فإن الطلب على نفط أوبك خلال النصف الأول من 2017 يزيد على متوسط الإنتاج البالغ 9.31 مليون برميل يوميا حتى الآن هذا العام، مما قد يؤدي إلى السحب من المخزونات العالمية»، مضيفة أنه من غير الواضح ما إذا كانت المنظمة ستمدد اتفاق خفض الإنتاج. وقالت الوكالة: «بعيدا عن التوتر بشأن المعروض والمخاوف إزاء زيادة الإنتاج اليوم من بعض المنتجين من خارج أوبك، فإن تنفيذ اتفاق أوبك لخفض الإنتاج يظهر أنه حافظ في فبراير على البداية القوية المسجلة في يناير». وخارج أوبك، ارتفع إنتاج النفط 90 ألف برميل يوميا في فبراير، حيث عوض إنتاج النفط الأميركي المتزايد الانخفاضات في أماكن أخرى .وقالت الوكالة إن إجمالي الإنتاج من خارج أوبك انخفض بالمقارنة مع العام الماضي 285 ألف برميل يوميا .وجاء نصف الانخفاض تقريبا من الولايات المتحدة. وقالت وكالة الطاقة الدولية: «مسار تعافي النفط الصخري الأميركي مهم في استعادة سوق النفط توازنها خلال 2017 ،وكذلك التزام الدول الإحدى عشرة الأعضاء في أوبك التي اتفقت على خفض الإنتاج». وأبقت وكالة الطاقة الدولية على تقديراتها لنمو الطلب العالمي البالغة 4.1 مليون برميل في 2017 دون تغيير عما جاء في أحدث تقاريرها .مخزونات النفط عاليةوقالت الوكالة إن مخزونات النفط العالمية زادت في يناير للمرة الأولى في ستة أشهر جراء ارتفاع الإنتاج العام الماضي، لكن إذا أبقت أوبك على تخفيضات الإنتاج فإن الطلب سيتجاوز العرض في النصف الأول من هذا العام. وبعث التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية رسالة أكثر تفاؤلا عن تلك الصادرة من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) يوم أول من أمس (الثلاثاء). وسلطت أوبك الضوء على زيادة مستويات المخزون، لكنها رفعت في الوقت نفسه توقعاتها للإنتاج من خارج المنظمة، وتوقعت عدم حدوث توازن بين

العرض والطلب حتى النصف الثاني من هذا العام. وقالت وكالة الطاقة الدولية، إن مخزونات النفط في أغنى دول العالم زادت في يناير للمرة الأولى منذ يوليو (تموز) بواقع 48 مليون برميل إلى 03.3 مليار برميل. وقالت الوكالة: «الزيادة الفعلية في مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في يناير تذكرنا بأن المخزونات العالمية قد تستغرق بعض الوقت حتى تبدأ في الانخفاض .«والزيادة نتاج نمو «مطرد» في الإمدادات في المراحل الأخيرة من العام الماضي، خصوصا من دول أوبك التي ضخت النفط بمستويات قياسية، وكذلك من منتجي النفط الصخري الأميركي، حيث بدأت أنشطة الحفر في الارتفاع قبل عشرة أشهر .وقبل اتفاق أوبك وبعض منافسيها، بما في ذلك روسيا والمكسيك وكازاخستان في نوفمبر (تشرين الثاني (على الحد من الإنتاج، كانت الوكالة قد حذرت في تقريرها الصادر في أكتوبر (تشرين الأول) من أن السوق معرضة لدخول ثالث عام على التوالي من وفرة المعروض في غياب أي إجراء من المنظمة.

- **الدبار – الخميس 16.03.2017**
  - تعاف بطيء لإنتاج ليبيا ونيجيريا النفطي

التفاصيل:

تعاف بطيء لإنتاج ليبيا ونيجيريا النفطي

في الوقت الذي توصلت فيه «أوبك» إلى اتفاق على خفض إنتاج النفط العام الماضي، جرى النظر إلي قرار استثناء نيجيريا وليبيا من القيود باعتباره مصدر خطر لجهود المنظمة لكبح تخمة المعروض من الخام.

غير ان إنتاج البلدين واصل التراجع منذ ديسمبر/كانون الأول، كما أن العنف الذي تشهداه يجعل طموحهما لزيادة الإنتاج يبدو متفائلا.
ومنذ اتفاق «أوبك» انخفض إنتاج ليبيا إلى 615 ألف برميل يوميا من 630 ألف برميل يوميا في ديسمب/كانون الأول، في الوقت الذي تتصارع فيه جماعات مسلحة للسيطرة على مواقع التصدير في شرق البلاد. وكانت ليبيا تنتج 1.6 مليون برميل يوميا في 2011.
وفي نيجيريا عرقلت هجمات مسلحين على منطقة دلتا النيجر المنتجة للنفط الإنتاج، مما أدى إلى إغلاق خط أنابيب «ترانس فوركادوس» منذ فبراير/شباط باستثناء أسابيع قليلة. كما أثرت أعمال صيانة في حقل بونجا الذي تديره شركة «شل» سلبا على الإنتاج. ومن المتوقع الآن أن يبلغ إنتاج نيجيريا هذا الشهر نحو 1.43 مليون برميل يوميا، انخفاضا من 1.54 مليون برميل يوميا في ديسمبر، بعدما ارتفع الإنتاج في فبراير إلى 1.65 مليون برميل يوميا لفترة وجيزة. وتستهدف نيجيريا إنتاج 2.2 مليون برميل يوميا وهو المستوى الذي حققته في 2012 وفقا لحسابات رويترز.
وتوقع بنك «مورغان ستانلي» ارتفاع إنتاج ليبيا من النفط إلى 900 ألف برميل يوميا في النصف الأول من 2017، بينما من المحتمل أن تنتج نيجيريا 1.6 مليون برميل يوميا في نفس الفترة. لكن البنك الأمريكي يقول إن الاضطرابات يمكن أن تعرقل المستوي المستهدف في البلدين.
وقال البنك في مذكرة صادرة في العاشر من هذا الشهر «من المحتمل أن تتزايد التوقفات المفاجئة.»
وبالنسبة إلى ليبيا فإنه يصعب التنبؤ بما سيحدث فيها. فمنذ الإطاحة بمعمر القذافي في 2011 شهدت البلاد انقساما مع تصارع جماعات مسلحة على السلطة.

وقال محللو «رويال بنك أوف كندا» في مذكرة «في وجود ثلاث حكومات متصارعة، ومؤسسات حكومية ضعيفة للغاية، وكثرة الأطراف المسلحة لم تعد ليبيا منتجا مستقرا يُعول عليه.» وفي نيجيريا قالت مصادر في القطاع ان الإصلاحات في خط أنابيب «ترانس فوركادوس» تقارب على الانتهاء مما يمكن أن يضيف سريعا 250 ألف برميل يوميا إلى الإنتاج. لكن الهجمات أوقف تشغيل الخط بشكل متكرر، وقد يحدث هذا الأمر إذا ما فشلت محادثات السلام مع المسلحين الراغبين في حصة أكبر من إيرادات النفط.
وحتى إذا ما بلغت نيجيريا وليبيا المستويات المستهدفة للإنتاج – لتضيفا سويا 550 ألف برميل يوميا وفقا لأكثر السيناريوهات تفاؤلا- فإن تأثير هذه الزيادة على الأسعار سيظل ضعيفا، مقارنة مع التحدي الذي يواجه «أوبك» من منتجي النفط الصخري الأمريكي الذين يزيدون طاقتهم الإنتاجية.
في الوقت نفسه يلقي ارتفاع المخزونات الأمريكية بظلاله على جهود «أوبك» مع إعلان إدارة معلومات الطاقة الأمريكية زيادة في الأسبوع المنتهي في الثالث من مارس بمقدار 8.2 مليون برميل يوميا لتصل المخزونات إلى 528.4 مليون برميل.
ويقول محللون ان بيانات المخزونات الصادرة من الولايات المتحدة تقض مضاجع المراهنين على ارتفاع الأسعار.

- **الحياة – الخميس 16.03.2017**
  - أسعار النفط تقفز ووكالة الطاقة تتوقع عجزاً

التفاصيل:

أسعار النفط تقفز ووكالة الطاقة تتوقع عجزاً
قفزت أسعار النفط بما يزيد عن دولار أمس بدعم من هبوط مفاجئ في مخزونات الخام الأميركية وبيانات من وكالة الطاقة الدولية تظهر أن خفض إنتاج منظمة «أوبك» ربما يدفع سوق النفط إلى تسجيل عجز في النصف الأول من 2017. وأوردت الوكالة في تقريرها الشهري «لأولئك الذين يتطلعون إلى استعادة سوق النفط توازنها، فإن الرسالة هي أنهم يجب يتحلوا بالصبر ويلتزموا الهدوء».
وزادت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج «برنت» أكثر من دولار عن إغلاق أول من أمس. وارتفع «برنت» 92 سنتاً إلى 51.84 دولار للبرميل، بعدما هبط إلى 50.25 دولار خلال تعاملات الجلسة السابقة مسجلاً أدنى مستوياته في ثلاثة أشهر. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 99 سنتاً إلى 48.71 دولار للبرميل، بعدما صعد أيضاً بما يزيد عن دولار خلال تعاملات اليوم. وهبط الخام الأميركي أول من أمس إلى 47.09 دولار مسجلاً أدنى مستوى منذ تشرين الثاني (نوفمبر).
ولفتت وكالة الطاقة الدولية إلى أن مخزونات النفط العالمية زادت في كانون الثاني (يناير) للمرة الأولى خلال ستة أشهر، على رغم سريان خفض إنتاج «أوبك» من الأول من الشهر نفسه. لكنها أوضحت أن مواصلة «أوبك» تقييد الإمدادات قد تدفع السوق إلى عجز قدره 500 ألف برميل يومياً في النصف الأول من 2017.
وأفاد «غولدمان ساكس» بأن التزام «أوبك» بتخفيضات الإنتاج ما زال مرتفعاً، على رغم أن التقرير الشهري للمنظمة أشار إلى ارتفاع في مخزونات الخام العالمية وقفزة في إنتاج السعودية. وأضاف المصرف في مذكرة بحثية أن إعادة التوازن إلى السوق تمضي قدماً وتوقع للطلب على النفط أن يتجاوز العرض في الربع الثاني من العام مدعوماً بتخفيضات الإنتاج، على رغم الزيادة المتوقعة في الإنتاج الصخري الأميركي. وكانت «أوبك» أعلنت أول من أمس ارتفاع مخزونات النفط ورفعت توقعها

لإنتاج الدول غير الأعضاء في 2017. ولفتت المنظمة إلى أن السعودية زادت إنتاجها 263 ألف برميل يومياً في شباط (فبراير) إلى عشرة ملايين برميل يومياً. والمملكة أكبر منتج في «أوبك». ودفعت تلك الأنباء الخام الأميركي إلى أدنى سعر تسوية له منذ 29 تشرين الثاني أي قبل يوم من اتفاق خفض إمدادات منظمة البلدان المصدرة للبترول الذي قادته السعودية. وأغلق «برنت» عند أقل سعر تسوية له منذ 30 تشرين الثاني. وأضاف «غولدمان ساكس» في المذكرة البحثية أن ليس من مصلحة «أوبك» تمديد تخفيضات الإنتاج لما بعد ستة أشهر، لأن هدف المنظمة هو الوصول بالمخزونات إلى مستويات طبيعية لا دعم الأسعار. وجدد البنك توقعه أن يرتفع الإنتاج إلى مستويات جديدة بعد التخفيضات.

- **جريدة الجريدة – الخميس 16.03.2017**

• برميل النفط الكويتي يرتفع ليبلغ 48.24 دولار

التفاصيل:

برميل النفط الكويتي يرتفع ليبلغ 48.24 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 45 سنتا في تداولات امس ليبلغ 48.24 دولار أمريكي مقابل 47.79 دولار للبرميل في تداولات الثلاثاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أمس للمرة الأولى في أكثر من أسبوع بعد هبوط غير متوقع في مخزونات الخام الأمريكية وصدور بيانات اظهرت أن خفض إنتاج منظمة أوبك ربما يدفع سوق النفط إلى تسجيل عجز في النصف الأول من 2017.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 89 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 51.81 دولار كما ارتفع سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.14 دولار ليصل الى مستوى 48.86 دولار.

- **الجزيرة – الخميس 16.03.2017**

• إنتاج النفط الليبي يتراجع مع استمرار القتال

التفاصيل:

إنتاج النفط الليبي يتراجع مع استمرار القتال

المعارك أدت إلى توقف بعض صادرات النفط وخفض الإنتاج

تراجع إنتاج النفط الليبي بمقدار 15 ألف برميل يوميا في أحدث تقلباته، ليصل إلى نحو ستمئة ألف برميل يوميا، وفق ما نقلته وكالة رويترز عن مصدر ليبي.

جاء ذلك بينما قالت قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر إنها استعادت السيطرة أمس الثلاثاء على ميناءي راس لانوف والسدرة النفطيين من سرايا الدفاع عنبنغازي، وذلك بعد غارات جوية.

تسليم النفط
وقال أحمد المسماري المتحدث باسم القوات التابعة لحفتر إن تسليم الموانئ هذه المرة للمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس "غير مضمون"، وإن القرار بشأن من سيتولى إدارة العمليات في الموانئ سيتخذ في وقت لاحق.
وأضاف المسماري أن رئيس مكتب المؤسسة الوطنية للنفط في بنغازي ناجي المغربي سيتفقد الموانئ. جاء ذلك بعد ظهور رسالة من المغربي يقول فيها إنه لا يستطيع الالتزام باتفاق الوحدة الموقع مع المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس العام الماضي.
وقد خسرت قوات حفتر السيطرة على ميناءي السدرة وراس لانوف في منطقة الهلال النفطي إثر هجوم مفاجئ شنه مقاتلو سرايا الدفاع عن بنغازي يوم 3 مارس/آذار الجاري.
وكانت قوات حفتر قد سيطرت في سبتمبر/أيلول 2016 على موانئ النفط الأربعة في شمال شرق ليبيا، وهي الزويتينة والبريقة وراس لانوف والسدرة، بعدما كانت تحت سيطرة قوة حرس المنشآت النفطية الموالية لحكومة الوفاق الوطني.

- **صحيفة الاقتصادية – الخميس 16.03.2017**
  - النفط يقفز بعد تقرير متفائل لـ «وكالة الطاقة» وهبوط مفاجئ للمخزونات الأمريكية
  - »وكالة الطاقة» تتوقع عجزا في أسواق النفط خلال النصف الأول من 2017
  - استهلاك السعودية من النفط يتراجع 8.4 % لأول مرة منذ 2013

التفاصيل:

النفط يقفز بعد تقرير متفائل لـ «وكالة الطاقة» وهبوط مفاجئ للمخزونات الأمريكية
قفزت أسعار النفط بما يزيد على دولار واحد أمس بدعم من هبوط مفاجئ في مخزونات الخام الأمريكية وبيانات من وكالة الطاقة الدولية تظهر أن خفض إنتاج منظمة أوبك ربما يدفع سوق النفط إلى تسجيل عجز في النصف الأول من 2017.
وتترقب السوق نتائج أعمال الاجتماع الوزاري الثاني للجنة مراقبة اتفاق خفض الإنتاج برئاسة الكويت وروسيا، الذي تعقد أعماله في الكويت يومي 25 و26 من الشهر الجاري حيث يجيء الاجتماع في ظروف وتحديات صعبة في السوق بعد تراجع الأسعار وانحسار تأثير اتفاق خفض الإنتاج نسبيا فيما تردد أن فنزويلا أعدت تصورا جديدا لإنعاش الأسعار ستعرضه على هذا الاجتماع.
وانطلقت في فيينا أمس أعمال ورشة العمل المشتركة بين منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية ومنتدى الطاقة العالمي لمناقشة آليات استعادة الاستقرار في السوق، ويعقب الورشة بأيام عقد اجتماع الخبراء الفنيين في لجنة مراقبة اتفاق خفض الإنتاج، حيث سيصدر التقرير الشهري عن الالتزام بحصص خفض الإنتاج في 17 من الشهر الجاري.
إلى ذلك، أكد محمد باركيندو الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أهمية العمل على تحقيق أمن إمدادات الطاقة وفي نفس الوقت والقدر ضمان أمن الطلب، مشيرا إلى ضرورة الحفاظ على مستوى الاستثمار في حالة نمو مطرد من أجل التقليل من فرص الارتفاع المفرط والحاد في الأسعار في المستقبل .
وأوضح باركيندو أن "أوبك" تدعو إلى عملية تعاون شامل لجميع الدول بما يضمن حصول كل البشر

على احتياجات الطاقة اللازمة، مشيرا إلى أن التحولات التي تشهدها سوق الطاقة يجب أن تكون في صدارة جدول أعمال كل الدول خاصة بعد ظهور قضايا ملحة، مثل تغير المناخ، منوها بأن عديدا من الدول لديه صعوبات في الوصول إلى مستويات آمنة لإمدادات الطاقة، وهذا الأمر لا يزال يشكل تحديا كبيرا لها خاصة في ظل إحصاءات تشير إلى وجود ملياري نسمة حول العالم يعانون فقر الطاقة وليس لديهم إمكانية الحصول على الطاقة الملائمة لاحتياجاتهم.

وقال باركيندو- في تقرير لـ "أوبك" عن نتائج مباحثاته مع الدكتور أوربان روسناك الأمين العام لميثاق الطاقة الدولي في فيينا أمس - "إن ميثاق الطاقة يلعب دورا مهما للغاية حاليا في ظل تحديات السوق الراهنة التي هي ديناميكية للغاية وتؤثر في مستقبل قطاع الطاقة في العالم"، مشيرا إلى أن "أوبك" تريد أن تركز على مجالات تعاون أوسع بين ميثاق الطاقة والأمانة العامة لمنظمة أوبك إلى جانب الشراكة مع وكالة الطاقة الدولية والمنتدى الدولي للطاقة.

من جانبه، قال لـ "الاقتصادية"، الدكتور روسناك "إن ميثاق الطاقة يركز على إنجاح وفاعلية الأطر التنظيمية والقانونية في سوق الطاقة"، مشيرا إلى أن جميع الدول لديها نفس التحديات في المرحلة الحالية ويجب إيجاد التنظيم الذي يناسب احتياجاتهم الحالية، مشيرا إلى أن ميثاق الطاقة محايد من الناحية الفنية ولا يدعم أي نوع من الوقود على حساب الآخر والأمر متروك للسوق في تقرير مزيج الطاقة المناسب، لافتا إلى أن مساعدة الميثاق تتطرق أيضا إلى سبل التعامل مع القضايا الرئيسية فيما يتعلق بأمن الطاقة.

وشدد روسناك على أهمية مؤتمر ميثاق الطاقة الذي سيعقد في تركمانستان يومي 28-29 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، الذي تم توجيه الدعوة إلى دول "أوبك" والأمين العام محمد باركيندو للمشاركة في أعماله لإثراء النقاش حول مستقبل الطاقة في العالم، منوها بأن "أوبك" تدعم كل مجالات التعاون الدولي الممكنة في الآجال القصير والمتوسط والطويل.

من ناحيته، أوضح لـ "الاقتنصادية"، أندرياس جيني مدير شركة ماكسويل كوانت للخدمات النفطية، أن الأسبوع الماضي كان من الأسابيع الصعبة على سوق النفط الخام، حيث فقد خام برنت نحو 9 في المائة وسلة "أوبك" نحو 10 في المائة، على الرغم من نجاح تطبيق خفض الإنتاج بنسب وصلت إلى 140 في المائة في بعض دول "أوبك" بحسب تصريحات عصام المرزوق وزير النفط الكويتي الذي تتولى بلاده رئاسة اللجنة المعنية بمراقبة اتفاق خفض الإنتاج.

وأشار جيني إلى أن السوق تواجه على مدى الأشهر الثلاثة الماضية صعوبات واسعة ناتجة عن نشاط الإنتاج الأمريكي وتزايد أنشطة الحفر للاستفادة من انعكاسات اتفاق خفض الإنتاج على مستوى الأسعار، لافتا إلى أن الإنتاج الأمريكي أعاد السوق مرة أخرى إلى حالة تخمة المعروض وهو ما تسبب في خسائر الأسعار.

ويقول لـ "الاقتصادية"، ألكس فولر مدير تنمية الأعمال في مبادرة الطاقة الأوروبية، "إن الطلب العالمي يشهد بعض التباطؤ وهو ما تسبب في تراجع الأسعار خاصة الاقتصاد الصيني الذي يقود منظومة الطلب حيث يعاني تباطؤا في معدلات النمو وبعض الانكماش الاقتصادي، فيما لا تزال مستويات الطلب في الاقتصاديات الناشئة لم تنطلق بالشكل الكافي الذي يقضي على الفجوة بين العرض والطلب في سوق النفط الخام."

وأشار فولر إلى زيادة الاعتماد والتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة خاصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تكشف كثير من الاقتصاديات المتقدمة جهودها لزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة حيث من المتوقع أن تلبي تلك الموارد نصف النمو في الطلب خلال العقد المقبل، نظرا لتوافقها مع البيئة ولمواكبة الضغوط الدولية الخاصة بمكافحة تغير المناخ بتقليل انبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر.

في سياق متصل، أوضح لـ "الاقتصادية"، رالف فالتمان المحلل في مجموعة "إكسبرو" النفطية، أن مستوى المخزونات المرتفع أرهق سوق النفط وبدد إلى حد ما جهود المنتجين في تقليص المعروض النفطي العالمي، مشيرا إلى أن المخزونات ما زالت أعلى من المتوسط في خمس سنوات بنحو 300 مليون برميل، معتبراطفرة النفط الصخري قد عززت مستويات المخزونات وأبقت عليها مرتفعة.

وأضاف فالتمان أن "الانخفاضات المفاجئة للمخزونات تنعكس سريعا على الأسعار وتقود إلى ارتفاعات سعرية نأمل أن تستمر حتى تبقى الأسعار في المستويات الملائمة لنمو الاستثمارات بشكل مستدام"، معتبرا أسعار النفط الخام تواجه ضغوطا أخرى ناتجة عن سعر صرف الدولار أمام بقية العملات الرئيسية حتى ترتبط أسعار النفط بعلاقة عكسية معه، ويتجه الدولار إلى الصعود المستمر بسبب سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة.
من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، فقد زادت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت أكثر من دولار عن إغلاق أمس الأول إلى أعلى مستوى لها في الجلسة عند 52.08 دولار للبرميل.
وبحلول الساعة 1451 بتوقيت جرينتش ارتفع برنت 63 سنتا أو 1.24 في المائة إلى 51.55 دولار للبرميل بعدما هبط خلال الجلسة السابقة إلى أدنى مستوياته في أكثر من ثلاثة أشهر عند 50.25 دولار للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 63 سنتا أو 1.32 في المائة إلى 48.35 دولار للبرميل بعدما هبط أمس إلى 47.09 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى له منذ أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. وربح سعر برميل البرنت نفط بحر الشمال المرجعي الأوروبي تسليم أيار(مايو) 77 سنتا، إلى 51.69 دولار، واستأنفت الأسعار ارتفاعها مع نشر تقديرات الهيئة الخاصة "معهد النفط الأمريكي" (أميريكان بتروليوم إينستيتيوت) التي أشارت إلى تراجع أسبوعي في المخزونات الأسبوعية يبلغ 531 ألف برميل، مقابل توقعات بزيادة قدرها 3.5 مليون برميل.
ويشكل وضع المخزونات الأمريكية مؤشرا على الطلب في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم، وكانت أسعار النفط قد سجلت تراجعا كبيرا في الأيام الأخيرة.
وقال جيفري هالي المحلل لدى مجموعة "أواندا" المالية "إن الانخفاض المفاجئ في المخزون الأمريكي جاء في الوقت المناسب، إذ إن سعر النفط الخفيف ونفط بحر الشمال مهددة بتراجع جديد مع ارتفاع الإنتاج السعودي وأرقام "أوبك" التي تشير إلى أن إيران تتجاهل بالكامل حصتها من خفض الإنتاج". من جهته، رأى كريس ويستون المحلل لدى مجموعة آي جي ماركتس أن بلبلة حصلت بشأن أرقام الإنتاج السعودي، لكن الوضع عاد إلى طبيعته بعد توضيحات تفيد أن الفائض في الإنتاج مخصص للسوق الداخلية وليس للأسواق الدولية.

»وكالة الطاقة» تتوقع عجزا في أسواق النفط خلال النصف الأول من 2017

أفادت وكالة الطاقة الدولية أمس أن مخزونات النفط العالمية زادت في كانون الثاني (يناير) للمرة الأولى في ستة أشهر جراء ارتفاع الإنتاج العام الماضي، مشيرة إلى أنه إذا أبقت "أوبك" على تخفيضات الإنتاج فإن الطلب سيتجاوز العرض في النصف الأول من هذا العام.
وبعث التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية برسالة أكثر تفاؤلا عن تلك الصادرة من منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك"، التى سلطت الضوء على زيادة مستويات المخزون، لكنها رفعت في الوقت نفسه توقعاتها للإنتاج من خارج المنظمة وتوقعت عدم حدوث توازن بين العرض والطلب حتى النصف الثاني من هذا العام.
وبحسب "رويترز"، فقد أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أن مخزونات النفط في أغنى دول العالم زادت في كانون الثاني (يناير) للمرة الأولى منذ تموز (يوليو) بواقع 48 مليون برميل إلى 3.03 مليار برميل.
وقالت الوكالة "إن الزيادة الفعلية في مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تذكرنا بأن المخزونات العالمية قد تستغرق بعض الوقت حتى تبدأ في الانخفاض."
وتعتبر تلك الزيادة نتاج نمو "مطرد" في الإمدادات في المراحل الأخيرة من العام الماضي خاصة من دول "أوبك" التي ضخت النفط بمستويات قياسية وكذلك من منتجي النفط الصخري الأمريكي، حيث بدأت أنشطة الحفر في الارتفاع قبل عشرة أشهر.

وقالت وكالة الطاقة الدولية "إن التزام "أوبك" باتفاق خفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يوميا في النصف الأول من هذا العام بلغ 91 في المائة في شباط (فبراير)"، مضيفة أنه "إذا واصلت المنظمة تقييد الإمدادات حتى حزيران (يونيو) فإن السوق قد تشهد عجزا قدره 500 ألف برميل يوميا."
وبحسب الوكالة فإنه إذا جرى الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية حتى انتهاء مدة الاتفاق، سيحدث عجز ضمني في السوق قدره 500 ألف برميل يوميا في النصف الأول من 2017، وذلك طبعا بافتراض عدم حدوث أي تغيرات في العرض والطلب في مكان آخر.
وأضافت الوكالة "لأولئك الذين يتطلعون إلى استعادة سوق النفط توازنها فإن الرسالة هي أنهم يجب أن يتحلوا بالصبر ويلتزموا الهدوء"، وحذرت الوكالة قبل اتفاق "أوبك" وبعض منافسيها بما في ذلك روسيا والمكسيك وقازاخستان في تقريرها الصادر في تشرين الأول (أكتوبر) من أن السوق معرضة لدخول ثالث عام على التوالي من وفرة المعروض في غياب أي إجراء من المنظمة. وداخل "أوبك" تحملت السعودية العبء الأكبر من تخفيضات الإنتاج، ما عوض ضعف التزام دول أخرى، وفي شباط (فبراير) زاد إنتاج النفط السعودي 180 ألف برميل يوميا على أساس شهري، لكن في ظل إنتاج قدره 9.98 مليون برميل يوميا فإن إنتاج المملكة يظل دون المستوى المستهدف عند 10.06 مليون برميل يوميا وفقا لبيانات تتبع ناقلات النفط. وتقول وكالة الطاقة الدولية "إن الرياض تركز تخفيضاتها على أمريكا الشمالية"، مشيرة إلى أنه عند مستوى 32.3 مليون برميل يوميا، فإن الطلب على نفط "أوبك" خلال النصف الأول من 2017 يزيد على متوسط الإنتاج البالغ 31.9 مليون برميل يوميا حتى الآن هذا العام ما قد يؤدي إلى السحب من المخزونات العالمية، مضيفة أنه "من غير الواضح ما إذا كانت المنظمة ستمدد اتفاق خفض الإنتاج."
وتابعت الوكالة "بعيدا عن التوتر بشأن المعروض والمخاوف إزاء زيادة الإنتاج اليوم من بعض المنتجين من خارج "أوبك"، فإن تنفيذ اتفاق "أوبك" لخفض الإنتاج يظهر أنه حافظ في الشهر الماضي على البداية القوية المسجلة في بداية 2017."
وأوضح أولي هانسن المدير لدى "ساكسو بنك" أن التقرير لم يترك أثرا سلبيا مثلما فعل تقرير "أوبك"، وطالما ظلت "أوبك" على المسار ونفذ المنتجون من خارج "أوبك" اتفاق الخفض فإن السوق ستواصل التوازن.
وخارج "أوبك"، ارتفع إنتاج النفط 90 ألف برميل يوميا في شباط (فبراير) حيث عوض إنتاج النفط الأمريكي المتزايد الانخفاضات في أماكن أخرى.
وذكرت الوكالة أن إجمالي الإنتاج من خارج "أوبك" انخفض مقارنة بالعام الماضي 285 ألف برميل يوميا، وجاء نصف الانخفاض تقريبا من الولايات المتحدة.
وترى وكالة الطاقة الدولية أن مسار تعافي النفط الصخري الأمريكي مهم في استعادة سوق النفط توازنها خلال 2017، وكذلك التزام الدول الـ 11 الأعضاء في "أوبك" التي اتفقت على خفض الإنتاج.
وأبقت وكالة الطاقة الدولية على تقديراتها لنمو الطلب العالمي، البالغة 1.4 مليون برميل في 2017 دون تغيير عما جاء في أحدث تقاريرها.

استهلاك السعودية من النفط يتراجع 8.4 % لأول مرة منذ 2013

تراجع استهلاك السعودية من النفط الخام خلال العام الماضي بنسبة 8.4 في المائة، ليبلغ 1.01 مليار برميل خلال العام، مقارنة بـ 1.11 مليار برميل في عام 2015، متراجعا 93 مليون برميل في العام الماضي.
ووفقا لتحليل وحدة التقارير في صحيفة "الاقتصادية"، تراجع الاستهلاك اليومي من النفط في السعودية إلى 2.77 مليون برميل، مقارنة بـ 3.03 مليون برميل يوميا، متراجعا 256 ألف برميل في اليوم خلال العام الماضي.
وتُعد هذه المرة الأولى التي يتراجع فيها استهلاك السعودية من النفط الخام خلال ثلاث سنوات،

أي منذ عام 2013، عندما تراجع الاستهلاك المحلي إلى 2.07 مليون برميل يوميا، فيما كان 2.16 مليون برميل يوميا في عام 2012.
وأظهر التحليل، تراجع حصة الاستهلاك المحلي من إجمالي الإنتاج إلى نحو 26.9 في المائة، مقارنة بـ 29.7 في المائة عام 2015، حيث أنتجت السعودية 10.32 مليون برميل من النفط الخام يوميا العام الماضي، مقارنة بـ 10.19 مليون برميل في عام 2015.
يذكر أن السعودية تبذل جهودا كبيرة في اتجاه ترشيد الاستهلاك المحلي من الطاقة، لذا أسست مركزا متخصصا في ذلك هو المركز السعودي لكفاءة الطاقة.
وقالت الحكومة السعودية في برنامج التوازن المالي، "إنها تنوي خفض الدعم للطاقة تدريجيا وربط أسعارها بالسعر المرجعي خلال الفترة من 2017 إلى 2020."
وقال خالد الفالح وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، "إن استهلاك الفرد في السعودية من البنزين خمسة أضعاف معدله العالمي."
وذكر نهاية العام الماضي، أن الهدر في استهلاك الطاقة يقدر بـ 300 مليار ريال "80 مليار دولار" تكفي لبناء خمسة آلاف مدرسة، وأن استهلاك الطاقة محليا نحو خمسة ملايين برميل نفط مكافئ يوميا.
يأتي تراجع الاستهلاك المحلي من النفط الخام في 2016، بعد تسجيل صادرات السعودية من النفط، أعلى مستوى لها منذ عام 2013، لتبلغ 2.75 مليار برميل، فيما كانت 2.76 مليار برميل في عام 2013.
وبلغ متوسط الصادرات السعودية اليومية من النفط الخام خلال 2016، نحو 7.54 مليون برميل، بزيادة 5.3 في المائة عن مستويات عام 2015، البالغة 7.16 مليون برميل يوميا، بزيادة 380 ألف برميل في اليوم.
وارتفع إجمالي الصادرات النفطية للسعودية بنحو 139 مليون برميل خلال عام 2016 إجمالا، لتبلغ نحو 2.75 مليار برميل، مقارنة بنحو 2.62 مليار برميل في عام 2015.
وتشكل صادرات النفط السعودية 73.1 في المائة من إجمالي الإنتاج لعام 2016، البالغ نحو 3.77 مليار برميل. ونسبة الصادرات من الإنتاج في 2016 أعلى من مستوياتها في 2015، حينما كانت 70.3 في المائة بنحو 1.11 مليار برميل، من إجمالي الإنتاج حينها البالغ 3.72 مليار برميل.
واعتمد هذا التقرير على بيانات المبادرة المشتركة للبيانات النفطية "جودي"، التي تقوم بتجميع البيانات المقدمة من الأعضاء المنتجين للنفط في منظمات عالمية من بينها وكالة الطاقة الدولية و"أوبك"، فيما اعتمد في الأعوام السابقة على بيانات وزارة الطاقة والثروة المعدنية السعودية المعلنة رسميا.
وتربعت السعودية على عرش منتجي النفط لعام 2016، بعد أن تفوقت على روسيا لتصبح أكبر منتج للنفط في العالم، بنحو 10.32 مليون برميل يوميا في المتوسط "3.77 مليار برميل خلال العام"، فيما أنتجت روسيا 10.23 مليون برميل في اليوم خلال العام الماضي.
وأظهر التحليل، أن إنتاج السعودية من النفط خلال العام الماضي 2016، الأعلى في تاريخها على الإطلاق يليه عام 2015.
وتتصدر فنزويلا ترتيب أكبر الدول من حيث حجم الاحتياطي من النفط حاليا باحتياطي نفطي يبلغ 300.9 مليار برميل، بحصة 20.2 في المائة، تليها السعودية باحتياطي يبلغ 266.5 مليار برميل، يشكل 17.9 في المائة من الاحتياطي العالمي بنهاية 2015.

- **BBC Arabic – الخميس 16.03.2017**
  - أرامكو السعودية "تستأنف" تزويد مصر بالنفط

التفاصيل:

أرامكو السعودية "تستأنف" تزويد مصر بالنفط
تستأنف شركة أرامكو السعودية توريد شحنات المنتجات النفطية لمصر، بحسب بيان لوزارة النفط المصرية.
وقال وزير البترول والثروة المعدنية، طارق الملا، بحسب البيان، إن ذلك يأتي وفقاً للعقد التجارى الموقع بين هيئة البترول والجانب السعودي.
وكانت مصر أعلنت نوفمبر/تشرين الثاني الماضي أنها سوف تشتري ما تحتاجه من منتجات نفطية من الأسواق العالمية، بعد شهرين من توقف شركة أرامكو عن مدها بالنفط.
وقد أبلغت السعودية مصر بأن وقف شحنات منتجات النفط السعودية إليها - بحسب اتفاق تقدر قيمته بـ23 مليار دولار - إلى أجل غير مسمى.
ويجري حالياً تحديد البرامج الزمنية لاستقبال الشحنات تباعاً، وذلك حسب بيان الوزارة المصرية.
وكانت تقارير أفادت بأن الخطوة التي اتخذتها السعودية جاءت بعد خلاف البلدين بشأن الصراع في سوريا، وتقارب مصر أكثر من روسيا، الداعم الأساسي للرئيس بشار الأسد، الذي تعارضه السعودية.
لكن شركة أرامكو قالت إن تأجيل الشحنات كان نتيجة ظروف تجارية خاصة بها فى ظل المتغيرات التى شهدتها أسعار النفط العالمية فى الأسواق خلال الفترة الماضية وقيام السعودية بتخفيض مستوى إنتاجها، وهو ما تزامن مع أعمال خاصة بالصيانة الدورية لمعامل التكرير.
وحسب البيان، الذي اطلعت عليه بي بي سي، فإن الفترة الماضية شهدت اتصالات بين الجانبين لاستئناف توريد الشحنات ولا سيما أن التعاقد كان سارياً.
كانت السعودية قد مدت مصر بمليارات الدولارات على هيئة مساعدات وقروض، بعد إطاحة الجيش بالرئيس محمد مرسي في 2013، وتولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة، ثم زيارة الملك سلمان للقاهرة في أبريل/نيسان.
واتفق البلدان خلال الزيارة على تمويل السعودية للواردات المصرية من أرامكو على مدى خمس سنوات.
وتختلف حكومتا البلدين بشأن الصراع في سوريا، وعدم استعداد القاهرة لإرسال قوات للمشاركة في التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن.

- **The Daily Star – Thursday 16.03.2017**
  - Mideast gasoline boom stirs sales fight from Europe to Asia
  - Oil slump takes Saudis back to square one

Details:

Mideast gasoline boom stirs sales fight from Europe to Asia
DUBAI: Expanding fuel shipments from the Gulf will intensify competition from Europe to Asia, squeezing profits across the global refining industry and contributing to a looming glut of oil products. As Saudi Arabia, Iran and other crude suppliers build new oil-processing plants and upgrade old ones, the Gulf region is poised to become a net

exporter of refined products as soon as this year. This heralds a tougher contest for sales between state companies in the Gulf, the trading houses that currently supply them and Asian refiners that are also boosting exports.

European refiners are set to lose out as newer rivals from the Middle East, India and China vie with them for sales, according to consultants Wood Mackenzie Ltd. and FGE. Saudi Arabia and Abu Dhabi have built export-oriented refineries with a combined capacity of almost 1.4 million barrels a day over the last four years, and the Gulf region is already selling diesel in Europe.

"The region is getting near to balanced and is bringing on more capacity," Gati al-Jebouri, the head of Lukoil PJSC's Middle East business, said in an interview in Dubai. "As more fuel is exported, with Europe not growing, it's logical that producers will start looking to new markets in East Africa or Asia."

While the Middle East's ability to pump oil has historically run far ahead of its ability to refine it, the region has expanded processing capacity by about 20 percent since 2013 and state oil companies are enlarging or upgrading plants to produce cleaner-burning fuels to help diversify local economies. This expansion, funded by windfall profits when crude averaged close to $100 a barrel, may exacerbate an oversupply of refined products.

Saudi Arabia plans to double refining capacity to as much as 10 million barrels a day within 10 years, Saudi Energy Minister Khalid al-Falih has said. Saudi Arabian Oil Co., the state producer known as Saudi Aramco, expects to start operating a 400,000 barrel-a-day refinery next year at Jazan on the Red Sea, adding to two other plants of the same size that have come online since 2013.

Neighboring Abu Dhabi, which holds most of the oil in the United Arab Emirates, more than doubled capacity at its Ruwais refinery to 817,000 barrels a day in 2015. Iran expects to start producing gasoline this year at the Persian Gulf Star refinery and to export the fuel as early as 2018. Kuwait plans a 615,000 barrel-a-day refinery by 2020, and Oman is expanding its largest facility this year.

The region's production of refined fuels is catching up with local demand, said Richard Mallinson, an analyst with consultant Energy Aspects Ltd. in London. "Patterns are definitely shifting, as traditional import markets are seeing their volumes changing or are disappearing entirely," he said.

Gasoline imports by Gulf states will fall to about 150,000 barrels a day this year from about 200,000 barrels a day in 2016, and the region will produce more gasoline than it consumes by 2019, said Iman Nasseri of FGE. "With a global oversupply of products, you'll see some plant closures and some running below capacity," he said by phone from London.

Competition from the Gulf expansion is a threat, according to Francis Duseux, chairman of the French oil-industry association Union Francaise des Industries Petrolieres. "We must remain vigilant," Duseux said at a March 7 news conference in Paris. "We must continue to invest and trim costs."

As European refineries come under more pressure, export-focused processors in the Middle East and Asia will look to Indonesia, Vietnam and fast-growing nations in East

Africa to soak up excess supply, according to FGE. Refiners worldwide will add 8.1 million barrels a day of capacity by 2021, according to Bloomberg Intelligence. Refiners in China and the Middle East will add more than half of the forecast 7 million barrels a day of new capacity by 2022, the International Energy Agency said in its 2017 Oil Market report released this month.

Even with the Gulf exporting more products, traders can still play a role in meeting supply gaps in the region, said Paul Himsworth, head of Vitol Group BV's Dubai office. "A growth in refining capacity in the region will not only produce more gasoline but a surplus of other products that will need to be efficiently placed in the wider international market," he said on March 7.

The Gulf's role as a supplier of gasoline and diesel could be cut short if local demand for products keeps rising. Gasoline use in the region is seen increasing by 3 to 5 percent annually through 2020, according to FGE and Tushar Tarun Bansal, head of consultant Ivy Global Energy in Singapore.

"We see capacity additions running ahead of demand out through at least 2020," creating an oversupply of products, John Stewart, an analyst at Wood MacKenzie, said in a phone interview from Dubai. "The new Middle East refineries will keep on running near capacity, as they'll be very competitive on global markets."

Oil slump takes Saudis back to square one

Saudi Arabia has ended up with precisely what it wanted to avoid. Its output cut has left it supporting rival producers, while its sacrifice of volume has yielded little in the way of higher prices. Crude fell back Thursday to levels not seen since before the producer group announced its historic oil output cuts on Nov. 30.

What went wrong, and where do they go from here?

First things first. The oil price jumped after OPEC announced its decision to cut output by around 1.2 million barrels a day. It rose further when a group of non-OPEC countries joined them the following month.

The crude oil market barely batted a sleepy eyelid when the cuts began at the start of January. It rolled over with a gentle snore when the first month's production figures showed an almost unprecedented level of compliance of over 90 percent among the OPEC countries who were party to the deal. Saudi Oil Minister Khalid al-Falih said last week that global oil stockpiles have been slower to decline than OPEC had hoped. In fact, they don't seem to be declining at all.

Total U.S. inventories of crude and refined products remain more than 20 percent above a five-year average level that includes the last two years of rising stockpiles. Comparing it with 2010-14, the surplus is more than 30 percent higher than average. In Europe, a 5.4 million barrel reduction in crude oil inventories in February was entirely offset by increases in gasoline and middle distillates, according to Euroilstock data. Meanwhile, China built crude oil stockpiles by nearly 30 million barrels last month, according to analysis by Vienna-based consultants JBC Energy.

The effectiveness of the agreed output cuts has been undermined by the failure of some to reduce output as they pledged and by rising production from Libya and Nigeria, who were excluded from the deal.
But the biggest impact has come from the surge in U.S. production that was beginning even as the cuts were being discussed. The Department of Energy sees average daily U.S. production increasing by a relatively modest 330,000 barrels in 2017 from 2016. But the increase between October 2016 – the baseline month for OPEC's cuts – and December 2017 is a much more substantial 740,000 barrels.
It is this that is causing problems for OPEC.
So what does Saudi Arabia do now? Falih's position on extending the cuts has shifted. Six weeks ago he said an extension was unnecessary; last week, speaking at IHS Markit's CERAWeek conference in Houston, he opened the door to the possibility of a rollover.
However, he also warned that fellow OPEC members couldn't count on the kingdom to continue shouldering a disproportionate share of the burden. "We've been willing to do it for the front end but we expect our friends and partners to pick up the slack as we move forward," he said.
The warning should be taken seriously. One thing that has remained consistent throughout Saudi Arabia's policy shifts since Nov. 2014 is its insistence that the burden of balancing the market must be shared. That view was aired again last week.
The kingdom won't walk away from last year's deal, but it is preparing the ground to take a tougher line when discussions turn to what to do next. If there is no sign of more widespread compliance with agreed cuts, or that those cuts are starting to have the desired effect, Saudi Arabia's return to active market management could prove shorter lived than its experiment with a free market in oil.

- **دار الخليج الاقتصادى – الخميس 16.03.2017**
  - خفض إنتاج «أوبك» يدفع السوق إلى تسجيل عجز في النصف الأول - تقرير وكالة الطاقة وهبوط مفاجئ للمخزونات يصعدان بأسعار النفط

التفاصيل:

خفض إنتاج «أوبك» يدفع السوق إلى تسجيل عجز في النصف الأول - تقرير وكالة الطاقة وهبوط مفاجئ للمخزونات يصعدان بأسعار النفط

قالت وكالة الطاقة الدولية، أمس، إن مخزونات النفط العالمية زادت في يناير/ كانون الثاني للمرة الأولى في ستة أشهر، رغم تخفيض أوبك لإنتاج النفط، لكن إذا أبقت المنظمة على قيود الإنتاج، فإن السوق سوف يميل إلى تسجيل عجز في النصف الأول من 2017.
واضافت وكالة الطاقة الدولية، إن مخزونات النفط في أغنى دول العالم زادت في يناير/ كانون الثاني للمرة الأولى منذ يوليو/ تموز بواقع 48 مليون برميل إلى 3.03 مليار برميل.

وقالت الوكالة «الزيادة الفعلية في مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في يناير/ كانون الثاني تذكرنا بأن المخزونات العالمية قد تستغرق بعض الوقت حتى تبدأ في الانخفاض.«
اكدت وكالة الطاقة الدولية، إن التزام منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) باتفاق خفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يومياً في النصف الأول من هذا العام بلغ 91 في المئة في فبراير، وإذا واصلت المنظمة تقييد الإمدادات حتى يونيو فإن السوق قد تشهد عجزاً قدره 500 ألف برميل يومياً.
وقالت الوكالة «إذا جرى الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية حتى يونيو حين تنتهي مدة الاتفاق، سيحدث عجز ضمني في السوق قدره 500 ألف برميل يومياً في النصف الأول من 2017؛ وذلك طبعاً بافتراض عدم حدوث أي تغيرات في العرض والطلب في مكان آخر.«
وأضافت: «لأولئك الذين يتطلعون إلى استعادة سوق النفط توازنها فإن الرسالة هي أنهم يجب يتحلوا بالصبر ويلتزموا الهدوء.«

صعود النفط
وقفزت أسعار النفط بدعم من هبوط مفاجئ في مخزونات الخام الأمريكية وبيانات من وكالة الطاقة الدولية.
وزادت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 1.67 % إلى 51.77 دولار للبرميل بعدما هبط إلى 50.25 دولار خلال تعاملات الجلسة السابقة مسجلاً أدنى مستوياته في ثلاثة أشهر.
وارتفع الخام الأمريكي نايمكس 1.84 % إلى 48.60 دولار للبرميل.

المخزونات الأمريكية
وقال معهد البترول الأمريكي، أمس الأول، إن مخزونات النفط الخام بالولايات المتحدة تراجعت الأسبوع الماضي في حين هبطت مخزونات البنزين ونواتج التقطير أكثر من المتوقع.
وتراجعت مخزونات الخام 531 ألف برميل على مدى الأسبوع المنتهي في العاشر من مارس إلى 529.1 مليون برميل بينما توقع المحللون ارتفاعها 3.7 مليون برميل. وقال معهد البترول، إن مخزونات الخام بنقطة التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما زادت 2.1 مليون برميل.
وأظهرت الأرقام تراجع استهلاك الخام بمصافي التكرير 227 ألف برميل يومياً.
وانخفضت مخزونات البنزين 3.9 مليون برميل، بينما توقع المحللون في استطلاع أجرته رويترز تراجعها بمقدار مليوني برميل.
وتراجعت مخزونات نواتج التقطير التي تشمل الديزل وزيت التدفئة 4.1 مليون برميل، مقارنة مع توقعات لانخفاضها 1.7 مليون برميل حسبما أوضحت بيانات المعهد.

دعم الأسعار
وقال جولدمان ساكس، إن التزام أوبك بتخفيضات الإنتاج ما زال مرتفعاً، رغم أن التقرير الشهري للمنظمة أشار إلى ارتفاع في مخزونات الخام العالمية وقفزة بإنتاج السعودية.
وقال جولدمان في مذكرة بحثية، إن إعادة التوازن إلى السوق تمضي قدماً، وتوقع للطلب على النفط أن يتجاوز العرض في الربع الثاني من العام مدعوماً بتخفيضات الإنتاج، رغم الزيادة المتوقعة في الإنتاج الصخري الأمريكي.
وقال جولدمان في المذكرة البحثية، إنه ليس من مصلحة أوبك تمديد تخفيضات الإنتاج لما بعد ستة أشهر لأن هدف المنظمة هو الوصول بالمخزونات إلى مستويات طبيعية لا دعم الأسعار.

استقرار الأسعار
وقال وزير النفط العراقي جبار اللعيبي نتوقع بقاء أسعار الخام مستقرة في الأعوام المقبلة، وعدم تأثرها بتطورات النفط الصخري.
وقال مسؤولان في شركة نفط الجنوب العراقية، أمس، إن صادرات النفط من موانئ الجنوب بلغت

في المتوسط 3.2 مليون برميل يومياً في النصف الأول من مارس.
وتشرف شركة نفط الجنوب الحكومية على عمليات العراق في المحافظات الجنوبية التي يأتي منها معظم إنتاج البلاد من الخام.
من جهته، قال حيان عبد الغني رئيس شركة نفط الجنوب العراقية الحكومية، أمس، إن محادثات العراق مع شركة اكسون موبيل النفطية بشأن تطوير حقلي نفط صغيرين في الجنوب تحرز تقدماً جيداً.
ويجري العراق محادثات مع اكسون موبيل وبترو تشاينا بشأن الاستثمار في مشروع بمليارات الدولارات لتعزيز الإنتاج من حقول نفط اللحيس والناصرية والطوبة ونهر بن عمر وأرطاوي.
وقال عبد الغني للصحفيين «لدينا مفاوضات مع شركة اكسون موبيل لأكثر من سنتين لتطوير حقول أرطاوي ونهر بن عمر ولقد تمكنا من الوصول إلى نتائج متقدمة». ولم يخض في مزيد من التفاصيل.
من جهتها، قالت شركة لوك أويل النفطية الروسية، أمس، إنها تتوقع زيادة إنتاجها من النفط والغاز بين ثلاثة وأربعة في المئة خلال 2017. وتوقعت الشركة أيضاً أن يتراوح الإنفاق الرأسمالي نحو 600 مليار روبل بما يعادل 10 مليارات دولار خلال العام الحالي. (رويترز(